

Distr.: General
27 October 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا لرئاسة رومانيا للمجلس لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وهذه هي آخر رئاسة لكم خلال فترة السنتين لعضويتكم في المجلس؛ ونعرب لكم عن صادق شكرنا لما أبدىتموه من تعاون ومشاركة فعلية في عمل مجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل جورجيا وخاصة في إطار المجموعة.

كما هو مذكور في تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/2005/657)، المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، حدثت، منذ الصيف الماضي بعض تطورات إيجابية في عملية حل النزاع في المنطقة. فقد عقد الاجتماع الرابع المتعلق بالضمانات الأمنية في ٤ آب/أغسطس - وهو أول اجتماع من نوعه منذ أيار/مايو ٢٠٠٤. وفي ذلك الاجتماع، اتفقت الأطراف على مواصلة التعاون بشأن المسائل المتصلة بإجراء عملية مسح للسكك الحديدية وعودة اللاجئين والمشردين داخليا.

ولسوء الحظ، فإن تلك التطورات الإيجابية اقتصررت إلى حد بعيد على الاجتماع المذكور أعلاه. وما كان قد تحقق من زخم إيجابي تعثر نتيجة التدريبات العسكرية الواسعة النطاق التي يقوم بها الأبخاز - وهي أكبر تدريبات عسكرية تتم في فترة ما بعد الحرب. وما يثير الانزعاج إلى أبعد حد أن تلك التدريبات تمت في منطقة مسؤولية قوة حفظ السلام الروسية التي تركت تلك الأحداث تمر دون تعليق، خلافا لما تفعله بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. علاوة على ذلك، لا يخامرنا أي شك في أن تمويل تلك التدريبات ومعداتها جاءت من الاتحاد الروسي.

لا نزل مسألة المكتب الفرعي لحقوق الإنسان في غالي دون حل. فالأبخاز يرفضون بشدة السماح بفتحه وتشغيله. وفي الوقت ذاته، فإن تقرير الأمين العام يشير إلى تدهور

الحالة على أرض الواقع. وهذا لا يتعلق بالجورجيين فحسب، بل بالحالة العامة كما هو موجز في التقرير.

كذلك، لا تزال مسألة نشر عنصر الشرطة المدنية للبعثة كاملا، وفقا للتكليف الذي أصدره مجلس الأمن، من دون حل. وهكذا، يُظهر الجانب الأبخازي، مرة أخرى، تجاهله المطلق لقرارات هذا المجلس المقرر.

وهناك مشكلة أخرى ينبغي أن توصف، في حقيقة الأمر، بأنها عملية إبادة ثقافية - ألا وهي حظر التدريس باللغة الجورجية في مدارس غالي - وهي مشكلة لا تزال من دون حل. والمدرسون الذين كانت لديهم الجرأة على التدريس باللغة الجورجية طردوا من عملهم، وجميع المقررات الدراسية تلقن في الوقت الحاضر باللغة الروسية.

ويستحيل تجنب التعليق على سلوك الجهة الميسرة - أي الاتحاد الروسي، خاصة عندما تقع عدة أحداث في أبخازيا، جورجيا، تثير الانزعاج إلى أبعد حد، وهي كما يلي:

- لا يزال الاتحاد الروسي يحتفظ، بصورة غير مشروعة، بقاعدته العسكرية في غودوتا، التي تعمل بدون موافقة من جورجيا، وخلافا للالتزامات الدولية التي تعهدت بها روسيا؛

- يتولى شغل المناصب في الحكومة الانفصالية أشخاص ينقلون مباشرة من وظائف في الاتحاد الروسي، ومن مناطق بعيدة كسيبيريا؛

- تحصل كيانات قانونية في الاتحاد الروسي على ملكية أصول وأراض في المناطق الانفصالية؛

- تتولى مدارس عسكرية روسية تدريب الأفراد العسكريين التابعين للانفصاليين، ولا تردد في أن تقوم علانية بتطبيق نظام الحصص عليهم؛

- يحمل الجنسية الروسية حاليا ٨٠ في المائة من السكان في تلك المناطق، كما يزعم قادتها، الذين أعلنوا العزم على بلوغ نسبة الـ ١٠٠ في المائة في عملية تجنيس السكان في الأشهر القليلة القادمة.

وفي ضوء الحقائق والمنطق، كما تتضح مما سبق ذكره، لا مهرب من تناول مسألة حفظة السلام الروس الموجودين في أبخازيا، جورجيا. فهم يقفون بين من ومن؟ ويفصلون من عمّن؟ هل يقفون بين جورجيين ورعايا روس؟ لسنا، إذن، أمام عملية لحفظ السلام، بل أمام مجرد عملية ضم عسكري لجزء من جورجيا من جانب روسيا، حيث تقوم هذه الوحدات العسكرية بحماية الحدود في الأراضي التي ضُمت.

فليس الضم أكثر من التأكيد على السيطرة الفعلية بوسائل سياسية واقتصادية وعسكرية على أراضي دولة أخرى، كما هو الحال بالنسبة لأبخازيا وجنوب أوسيتيا السابقة. وما يثير السخرية إلى أبعد حد، في قضيتنا هذه، أن عملية الضم تقوم بها دولة عضو في مجلس الأمن بحق بلد مجاور صغير ومسلم.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال القوات العسكرية الروسية تُعرف بعبارة حفظة السلام أو ”الخوذ الزرق“، ذلك أن عملية حل الصراع بوجه عام في المنطقة تتخذ شكل عملية سلام بقيادة الأمم المتحدة.

وفي حقيقة الأمر، يشير التقرير إلى أن عدد المشردين داخليا في أبخازيا انخفض من ٢٥٠.٠٠٠ شخص إلى ما يزيد قليلا عن ٢٠٠.٠٠٠ شخص. لقد حدث هذا، في معظمه، بسبب وفاة هؤلاء الناس. فهل نقول إن هذا تطور إيجابي ومنتظر حتى يموتوا جميعهم قبل أن تبدأ عملية الإعادة؟

أي نوع من أعمال ”حفظ السلام“ ستقوم الأمم المتحدة بتعزيزه؟ وحقوق من تلك التي ستقدم المنظمة لها الحماية؟ إنهما حقوق أي فرد إلا حقوق اللاجئين والمشردين داخليا من أبناء جورجيا.

في هذا الصدد، أود أن أبلغ مجلس الأمن بالقرار الذي اتخذته برلمان جورجيا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بشأن حفظة السلام الروسي في جورجيا، في كل من منطقة تسخينفالي/جنوب أوسيتيا السابقة وأبخازيا. وهذا القرار يدعوهم إلى تحسين أوضاعهم وتيسير عملية السلام بحق، ويحدد موعدا نهائيا لتقييم عملهم، وهو ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بالنسبة لأبخازيا. ويرتني القرار أيضا، لو جاء التقييم سلبيا، أن تعارض جورجيا عملية حفظ السلام وتنسحب من جميع الاتفاقات والهيئات ذات الصلة بالأمر.

ومضمون هذا القرار هو أنه يوجه الدعوة إلى القيادة الروسية لتعيد النظر في معالجتها للقضية. ولسوء الحظ، فإن رد وزارة الخارجية الروسية، إذ يصف قرار برلمان جورجيا بأنه ”استفزازي“ ”ويؤدي إلى نتائج عكسية“، يوحي بعدم وجود إرادة سياسية ”لإذابة الجليد“ في عملية حل النزاع. ويبدو أن عملية حفظ السلام التي يتولى الروس قيادتها قد استنفدت قواها في حقيقة الأمر، والطريق الفعال الوحيد في هذا الصدد هو أن تكون هناك عملية دولية من جميع النواحي لحفظ السلام، وأؤكد هنا، عملية دولية حقا - بقيادة الأمم المتحدة.

إن القيادة الجورجية ملتزمة التزاما أكيدا بالتسوية السلمية للتراع الجاري على أراضيها، مقدرة أهمية اندماج الإثنيات وتكاملها، وأهمية حماية حقوق الإنسان وحرية. وعلى الرغم من كل ما ذكر أعلاه، ما زلنا نؤمن بأن لا جدوى من الحل العسكري - فعلى عكس ذلك، نحن واثقون أن من شأنه أن يقود إلى نتائج عكسية. إن لسياستنا القائمة على العمل الاستباقي أهدافا على المدى البعيد تتمثل في إخراج المجتمع الأبخازي من عزله، وتعريفه بالقيم والمبادئ الديمقراطية التي تعترف بحقوق الإنسان الأساسية للمشردين داخليا واللاجئين، وفي مقدمتها الحق في عودتهم إلى ديارهم بصرف النظر عن أصولهم الإثنية؛ وهئية بيئة قائمة على الثقة والاحترام المتبادل. هذا هو الطريق الوحيد لحل التراع - بذل جهود تعاونية من جانب الحكومة والمجتمع المدني لهئية بيئة مواتية عن طريق تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتأكيد الشرعية عن طريق المشاركة وإيجاد بيئة يعمها السلام والأمن.

بالأمس فقط، أعلن رئيس وزراء جورجيا خطة مفصلة لحل التراع في منطقة انفصالية أخرى من جورجيا، وهي منطقة تسخينفالي/جنوب أوسيتيا السابقة. وسيكون من دواعي سعادتنا لو أن الجانب الأوسيتي، ولا سيما أنصاره في روسيا، أدرك وفهم أن إبقاء التراع في حالة من الجمود عمل مدمر، وبدأ من ثم المفاوضات من دون شروط سابقة.

وأود أن أؤكد من جديد دعوة حكومتي التي وجهتها إلى مجلس الأمن لزيارة جورجيا. وإننا نؤمن إيمانا أكيدا بأن هذه الزيارة ستسهم كثيرا في إنعاش عملية السلام وتمهد الطريق لتطورات إيجابية جديدة في هذه المنطقة التي أمهكها الصراع.

سأكون ممتنا لو قمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريفاز أداميا

السفير، الممثل الدائم